

## وزارة العدل

### قرار وزاري

رقم ٢ / ٢٠١٣

### بتحويل صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي وزارة القوى العاملة

استنادا إلى قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٧ ،  
وإلى قانون العمل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٣٥ ،  
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٧٦ بتحديد اختصاصات وزارة القوى العاملة واعتماد  
هيكلها التنظيمي ،  
وإلى القرار الوزاري رقم ٢٠٠٦/١٥٤ بتحويل صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي  
وزارة القوى العاملة ،  
وإلى كتاب وزارة القوى العاملة رقم ٦٤٧٣٤ بتاريخ ٢٤ رمضان ١٤٣٣هـ الموافق ١٣ أغسطس  
٢٠١٢م ،  
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

### تقرر

### المادة الأولى

يخول شاغلو الوظائف التالية بوزارة القوى العاملة - كل في مجال اختصاصه - صفة  
الضبطية القضائية في تطبيق أحكام قانون العمل المشار إليه واللوائح والقرارات الصادرة  
تنفيذا لأحكامه :

- مدير عام المديرية العامة للرعاية العمالية .
- مدير عام مساعد للمديرية العامة للرعاية العمالية .
- مدير عام مساعد للمديرية العامة للرعاية العمالية - للتفتيش .
- مدير عام المديرية العامة للقوى العاملة .
- مدير عام مساعد للمديرية العامة للقوى العاملة .
- مدير دائرة الرعاية العمالية .
- مدير مساعد لدائرة الرعاية العمالية .
- مدير دائرة القوى العاملة .
- مدير دائرة العمل .
- مدير دائرة ضبط المعايير المهنية .

- مدير دائرة السلامة والصحة المهنية .
- مدير دائرة التفتيش .
- مدير مكتب فريق التفتيش المشترك .
- مدير مساعد لمكتب فريق التفتيش المشترك .
- رئيس قسم تفتيش مكاتب استقدام العمال ومتابعة بلاغات ترك العمل .
- رئيس قسم وحدات التفتيش .
- رئيس قسم التفتيش والسلامة والصحة المهنية .
- رئيس قسم التراخيص والتفتيش .
- رئيس قسم تفتيش مكاتب استقدام العمال غير العمانيين .
- رئيس قسم متابعة بلاغات ترك العمل .
- رئيس قسم المعايير المهنية .
- رئيس قسم التفتيش .
- رئيس قسم تفتيش تراخيص العمل .
- رئيس قسم السلامة المهنية .
- رئيس قسم الصحة المهنية .
- رئيس قسم مراقبة تطبيق تشريعات العمل .
- مفتش العمل .
- مفتش السلامة والصحة المهنية .
- مفتش تدريب حرفي .
- مفتش تدريب فني .

### المادة الثانية

يلغى القرار الوزاري رقم ٢٠٠٦/١٥٤ المشار إليه ، كما يلغى كل ما يخالف هذا القرار أو يتعارض مع أحكامه .

### المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في : ٢٢ / ٢ / ١٤٣٤ هـ

الموافق : ٥ / ١ / ٢٠١٣ م

عبد الملك بن عبد الله الخليلي

وزير العدل